داعش إلى أين؟

عبدالمنعم علي عيسى

بعد أن كانت مالئة الدنيا وشاغلة الناس منذ صيف عام ٢٠١٣ وربما حتى صيف عام ٢٠١٦، بدأت ركائز دولة داعش تتداعى وكأنها كانت كرتونية، بعكس ما تبدت عليه إبان اجتياحها للموصل في حزيران عام ٢٠١٤، فها هي تخسر «عاصمتها» الرقة كلياً على نحو ما جرى إعلانه السبت الماضي، وفيه أيضاً أعلنت وزارة الدفاع الروسية أن مجمل ما تسيطر عليه داعش في سورية لا يتعدى الـ٨ المئة من مساحتها الكلية، وهذا الرقم قد تغير بالتأكيد بعد إعلان الجيش العربي السوري عن سيطرته على مدينة الميادين في ١٥ من الشهر الجاري، وعلى الضفة الأخرى العراقية لا يبدو أن وضعها أفضل، فخسارة قضاء الحويجة في الخامس من الجاري هو أشبه ببطاقة حمراء قد أشهرت في وجهها للخروج من الشرق العراقي برمته، وفي ظل هذا الاندحار السياسي والعسكري الذي يتساوق تماماً مع حقائق التاريخ ومع التركيبة المجتمعية والثقافية للمنطقة يبقى السؤال الأهم وهو: داعش إلى أين؟ وبمعنى آخر ما هي الخيارات المتاحة أمام التنظيم سواء أكان كياناً واحداً أم تحوله إلى عقد انفرطت حباته فأضحى أفراداً يتبصرون خياراتهم بعدما خسروا «دولتهم»؟

أعلنت واشنطن عن قيام «التحالف الدولي» لمحاربة الإرهاب وداعش في أيلول من عام ٢٠١٤ وكان أداؤه مثيراً للتساؤل أكثر مما يقدم إجابات، وفي مطلق الأحوال فإن من الواضح أن واشنطن كانت تسعى إلى إطالة عمر التنظيم والاستثمار فيه لتحقيق مكاسب معينه في ظل احتياجها لحليف «بري» يملك مقاتلين على الأرض، وعلى الرغم مما قيل بأنها وجدته في ميليشيات «وحدات الحماية الكردية» ووريثتها فيما بعد «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الآن، فإن هذي الأخيرة كانت منوطة بجغرافية محددة تحددها إيديولوجيا طموحة لتأسيس كيان كردي في الشمال الشرقي من البلاد، ومن المؤكد أن مصالح واشنطن في سورية، لم تكن تقتصر على تلك الجغرافية، ثم لا بأس من وجود حلفاء متضادين واللعب على تناقضاتهم، وفي كانون الأول من عام ٢٠١٥ أعلنت الرياض عن تأسيس «التحالف الإسلامي ضد الإرهاب» الذي كانت أهدافه أبعد ما تكون عن محاربة داعش، وهو جاء في أتون مرحلة كانت السياسات السعودية فيها شديدة الاندفاع بدعم خارجي، وفي تلك الأيام تحدث وزير الخارجية السعودي عادل الجبير عن إمكان إرسال قوات سعودية إلى سورية، وفي مطلق الأحوال فإن ذلك التحالف لم ير النور، ومن الغريب أن بعض الدول المشاركة فيه مثل لبنان وباكستان والصومال وجزر القمر، كانت قد أعلنت أنها سمعت عن مشاركتها فيه عبر وسائل الإعلام فقط، وكانت النتائج المستحصلة من ذينك التحالفين هي صفر، قياساً إلى تأثيراتها على وضع وقدرات داعش، ومن المهم هنا أن نذكر أن واشنطن كانت تتبنى خيار الاعتراف بدولة إسلامية مذهبية على أجزاء من سورية والعراق، وهو ما أكدته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون في كتابها «الخيارات الصعبة» الذي أصدرته بعيد تركها لمنصبها نهاية عام ٢٠١٣ لتضيف: إن التطورات الإقليمية الحاصلة آنذاك هي التي حالت بين إدارتها وبين الاعتراف بتلك الدولة وخصوصاً ما شهدته القاهرة في ٣ تموز ٢٠١٧ عندما أعلن فيها عن سقوط حكم الإخوان المسلمين.

منذ صيف عام ٢٠١٦ أخذت المناخات تتغير، وبدا أن هناك تصميماً إقليمياً دولياً على سحق التنظيم واقتلاعه من جذوره بعدما أجمع العديدون على أنه خرج عن السيطرة، وعلى الأرض أخذت تلك السياسات تؤتي أكلها وصولاً إلى الوضع الذي أشرنا إليه في بداية هذا المقال.

ينقسم عناصر تنظيم الدولة سواء أكانوا محليين أم أجانب إلى ثلاثة أقسام: الأول هم «العقائديون» الذين يتبنون نهج قيام إمارة إسلامية والدفاع عنها، والثاني هم «المنتفعون» الذين جاؤوا من بيئات دينية محافظة إلا أن الدافع الأكبر لهؤلاء هو الجانب النفعي، أما الثالث فهم «المرتزقة» الذين ليس لديهم أي نهج أو إيديولوجيا وهم يقاتلون مع من يدفع المال أياً يكن.

والتنظيم سبق له أن فكر في السيطرة على جغرافية بديلة بعيداً في ليبيا، عبر الحملات التي كان يشنها مقاتلون دواعش على مدينة سرت منذ ربيع عام ٢٠١٥ وصيفه، وكانت تهدف إلى التمكين والسيطرة عليها، إلا أن المحاولة فشلت رغم المناخات المثلى للجغرافية التي جرت فيها، وهو ما اضطر قيادة التنظيم إلى إعادة التركيز والتمكين في الجغرافية التي تسيطر عليها في سورية والعراق، وبعد هذه التطورات الأخيرة تبدو خيارات التنظيم في بقائه متماسكا وبالثقل نفسه الذي ظهر عليه في السنوات السابقة ضعيفة، ومن المؤكد أن كيانه سوف يتبعثر في العديد من حلقاته، لينسلخ عنه المرتزقة بحثاً عن حروب أخرى وعمن يدفع المال بعد أن شح نبع المال الداعشي، على حين أن الحلقة الثانية من «المنتفعين»، فالراجح أن هؤلاء سوف يمضون إلى أحد خيارين أولاهما مغادرة البلاد والمنطقة بحثاً عن مناطق لا يعرف تاريخهم فيها، وثانيهما هو رمي بزاتهم العسكرية والعودة من جديد للانخراط في مجتمعاتهم، وإن كان هذا الخيار الأخير مشوباً بالكثير من المخاطر، فشخصية مارست على مدى سنوات القتل والعنف بأقصى درجاته، من الصعب عليها العودة إلى حياة طبيعية وكأن شيئاً لم يكن، أما ما يتبقى متماسكاً من التنظيم فهم «العقائديون» وبعض المطلوبين في بلدانهم بجرائم مختلفة، فالراجح أن هؤلاء سوف يعمدون إلى النزول تحت الأنفاق وممارسة العمل السري والقيام بالعديد من العمليات الانتحارية وخصوصاً في الغرب، للانتقام من خذلانه للتنظيم كما يرى قادته، والراجح أيضاً هو أن أساليب العنف المستخدمة مؤخراً التي تتسم بالبدائية كالطعن بالسكاكين أو الدهس بسيارات يتم الاستيلاء عليها، سوف تغيب لمصلحة تطور تلك الأساليب لتشكيل حالة ضاغطة ومؤلمة وتحقيق نجومية صارخة للتنظيم الجديد، تبز نجومية تنظيم القاعدة، وخصوصاً بعد حركة التجديد التي شهدها هذا الأخير قبل أشهر بعدما أعلن تيار منه عن انضوائه تحت قيادة حمزة بن أسامة بن لادن في ما يشبه الانشقاق عن زعامة أيمن الظواهري الذي بويع في أعقاب اغتيال الزعيم السابق على يد وحدة من القوات الخاصة الأميركية في أيار من عام ٢٠١١، وهو بذلك يطمح إلى اجتذاب الآلاف من المقاتلين الجدد ما يمكنه من بناء قاعدة جديدة قادرة على حمل برامج وأهداف التنظيم الجديد الذي سيتخلى بالتأكيد عن إستراتيجيته الكبرى التي تقول بمقاتلة «الكفار» في الداخل بعدما كانت القاعدة تقول بقتال «الكفار» في الخارج، وخصوصاً أن بعض منظري داعش يرون أن تلك الانعطافة، أي قتال كفار الداخل، لم تحدث إلا بمؤثر أميركي كان قد جهد في سبيل الوصول إليها، ولربما كانت النقطة الحاسمة في هذا المسار هي سجن «بوكا» العراقي الذي استحدثته القوات الأميركية وجمعت فيه شتى طيوف «الجهاديين» في ما يشبه مناخاً خصباً لتلاقح الأفكار كان قد أفضى إلى تلك الانعطافة على يد المؤسس أبي مصعب الزرقاوي لتستمر إلى ما بعد اغتياله عام ٢٠٠٦ وصولاً إلى أبي بكر البغدادي.

كان ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» مؤشراً على مأزق منهجي ومعرفي يعترض تيار الإسلام السياسي، وهو في الآن ذاته ينبئ بانحسار هذا الأخير، تماما كما كان بروز العديد من الظواهر اليسارية المتطرفة بدءاً من سبعينيات القرن الماضي مؤشراً على مرور الفكر السياسي اليساري وإسقاطاته في الاتحاد السوفييتي والدول التي تدور في فلكه بمأزق منهجي ومعرفي كان قد أفضى إلى انحساره وسقوط العديد من الكيانات التي استطاع السيطرة عليها على حين كانت الصين استثناء بعدما نجحت قياداتها في إيجاد حلول مناسبة لذلك المأزق الذي اجتاح فكر الماركسية واليسار بشكل عام.

«مداد»: أنقرة المسؤولة عن نشر التطرف والإرهاب في سورية

الوطن

اعتبر مركز دمشق للأبحاث والدراسات- مداد أن تركيا وبعد تدخلها في سورية منذ بداية الأحداث «لم تستطع تحقيق أهدافها» في هذا البلد، «رغم كل ما استخدمته من وسائل وأساليب»، لافتا إلى أن الأمر الوحيد الذي استطاعت تحقيقه هو «نشر المزيد من التطرف والإرهاب وزيادة معاناة الشعب السوري».

وأوضح المركز في دراسة له بعنوان «الدور التركي في الأزمة السورية» وتلقت «الوطن» نسخة منها، أن التدخل التركي الواضح والصريح في سورية يعكس الأطماع التركية، القديمة المتجددة في المنطقة.

وقالت الدراسة: إن الحكومة التركية لم تكتف بالأقوال فقط، بل تزامنت تلك التصريحات ومنذ الأشهر الأولى للأزمة بإعداد ودعم «المعارضة السياسية» في الخارج.

وتوثق الدراسة كيفية جمع وتمويل «المعارضة السياسية» من الحكومة التركية، والسماح لها بعقد المؤتمرات والاجتماعات على أراضيها.

وتؤكد الدراسة أن الحكومة التركية كانت تسعى لأن يكون للإخوان المسلمين المكانة البارزة في «المعارضة»، نتيجةً للعلاقة الإيديولوجية بين حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا وتنظيم الإخوان المسلمين.

وعرضت الدراسة مراحل التدخل التركي في الأزمة السورية، الذي ترجم ميدانياً عبر تأسيس ودعم وتدريب تنظيمات مسلحة، تتبنى الفكر الإخواني وما يشابهه، وعلى رأسها ما سُمي «الجيش السوري الحر» الذي أعلن تأسيسه من داخل تركيا، والتي أمنت له الحماية والمال والسلاح والمعلومات وسهولة الحركة انطلاقاً من أراضيها، لتتحول تركيا بذلك إلى دولة معادية تماماً لسورية. وألقت الدراسة الضوء على علاقات الحكومة التركية مع التنظيمات السلفية الجهادية الإرهابية والتي ارتكبت جرائم مروعة بحق الشعب السوري في سورية.

وكشفت عن تورط الحكومة التركية في إنشاء تحالفات قوية مع ميليشيات «أحرار الشام» و«نور الدين الزنكي»... وغيرهم ممن سمّتهم لاحقاً «درع الفرات»، والسيطرة على المعابر الحدودية الشمالية وتأمينها، بهدف ضمان وصول «المجاهدين» والإمداد والتسليح والعلاج واستخدامهم في تنفيذ أغراضها الخاصة، كقتال الأكراد في العديد من الحالات.

ولفتت الدراسة إلى أن الحكومة التركية لم توفر أية وسيلة لتتدخل ولتصعّد ولتزيد من تعقيد الحدث السوري، فقد استخدمت أيضاً ورقة التركمان- السوريين كحجة لتمرير المرتزقة إلى سورية.

وأوضحت، أن إدراج مجلس الأمن الدولي لبعض التنظيمات على قائمة الإرهاب لم يمنع الحكومة التركية من دعمها وإيصال الإمدادات لها.

وأوردت العديد من الأدلة التي تظهر تورط الحكومة التركية، أو مقربين منها، في دعم داعش وتأمين الحماية له، وتزويده بالمعدات العسكرية، والسماح بوصول الإرهابيين الأجانب للانضمام إليه.

وخلصت الدراسة إلى أن الحكومة التركية لعبت «دوراً هدّاماً في الأزمة السورية، أجّج النزاع وزاد من حدته، وحوّل الأزمة السورية إلى حرب مفتوحة على الشعب السوري عبر تسهيل ظهور التنظيمات الإرهابية والسماح بتزايد أعدادها وقوتها، مع ادعاء الحكومة التركية، في الوقت نفسه، بوقوفها مع الشعب السوري في محنته، محاولةً إخفاء مطامعها في المنطقة، والسعي لتحقيق الحلم الإمبراطوري العثماني الإسلاموي». واعتبرت أن تركيا «لم تستطع تحقيق أهدافها في سورية، رغم كل ما استخدمته من وسائل وأساليب، الأمر الوحيد الذي استطاعت تحقيقه هو نشر المزيد من التطرف والإرهاب وزيادة معاناة الشعب السوري».

وقالت «اليوم، يتحدث كثيرون عن تغيرات في المواقف التركية وانعطافات في توجهاتها حيال سورية، وستكشف الأيام القادمة، خصوصاً في إدلب، ما إذا كان هذا التغير حقيقياً، وإلى أي مستوى سيصل».

لافروف: تحالف واشنطن يرعى «النصرة» لاستخدامها في سورية

وكالات

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن يستمر بغض الطرف عن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابية في سورية، مشيراً إلى وجود أدلة كثيرة على أنه «تجري رعايتها» لاستخدامها في حال الضرورة في سورية، واعتبر أن تقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية أولوية لكن هناك من يريد عرقلتها عبر تسييسها.

وقال لافروف خلال حلقة نقاش حول «المجتمع والسياسة العالمية» في المهرجان الدولي للشباب والطلبة في مدينة سوتشي أمس ووفق وكالة «سانا» للأنباء: إن «أعضاء الائتلاف الأميركي يستمرون حتى الآن بغض الطرف عن «جبهة النصرة» وهناك أدلة كثيرة على أنه تجري رعايتها» لاستخدامها في حال الضرورة في سورية.

وشدد لافروف على أن الولايات المتحدة لم تتعامل مع مهمة فصل ما يسمى «المعارضة المعتدلة» عن العناصر الإرهابية المتطرفة في سورية، مؤكدا أن موسكو تجري عبر القنوات المختصة اتصالاتها مع واشنطن لاستيضاح لماذا تتم هناك حالات سماح بخروج الإرهابيين من سورية والعراق.

وقال: «إننا نلاحظ ظاهرة غريبة عندما يخرج المسلحون بأسلحتهم وبسياراتهم المدججة بالرشاشات من العراق حيث كما كان يبدو أن للأميركيين نفوذاً كبيراً هناك ومن بعض المناطق السورية التي فيها الأميركيون ويخلقون الأعباء للجيش السوري.. ونعمل مع نظرائنا الأميركيين عبر القنوات المختصة لمعرفة ما الذي يجري في هذه الحالات ونأمل ألا تكون مخاوفنا صحيحة من أن هذه الحالات تتم عمداً».

وكانت وزارة الدفاع الروسية نشرت في الـ٢٤ من الشهر الفائت صوراً فضائية تظهر وجود آليات تابعة للقوات الأميركية الخاصة في مناطق انتشار عناصر تنظيم داعش بريف دير الزور الشمالي في دليل واضح على وجود علاقات بين «التحالف الأميركي» وتنظيم داعش الإرهابي.

ولفت لافروف إلى أن تقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية أولوية لكن هناك من يريد عرقلتها عبر تسييسها، مبينا أن «الأكثر إلحاحا في هذه المرحلة هو تقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ عمليات إزالة الألغام ونحن نناشد المجتمع الدولي وخاصة الأمم المتحدة للقيام بأقصى قدر من النشاط في هذه العمليات».

وقال: «لكن هناك أولئك الذين يريدون عرقلة هذه العمليات أولا وقبل كل شيء لأسباب مسيسة وهناك متاجرة حول القيم الإنسانية ويحاولون فرض مثل هذه الشروط حتى على عمليات إعادة إحياء اقتصاد سورية وأعتقد أن ذلك أمر غير أخلاقي».

وأشار لافروف إلى أن بنك مجموعة دول «بريكس» بمفرده لا يمكن أن يتحمل المسؤولية عن إعادة إعمار الشرق الأوسط وشمال إفريقية لذا ينبغي أن تكون هذه العملية أكثر اتساعاً.

وتطرق الوزير الروسي للشأن العراقي، وأشار إلى أن موسكو تعتبر الاشتباكات المسلحة بين الجيش العراقي وما يسمى «البشمركة الكردية» عملاً سلبياً وتعتزم تشجيع الأطراف على التوصل إلى تسوية سلمية تضمن العيش المشترك في دولة واحدة لكل الذين يعيشون في العراق، موضحاً أن روسيا ستواصل تشجيع الطرفين على الاتفاق مع الأخذ بالحسبان جميع جوانب هذا الوضع بما في ذلك البعد الإقليمي نظراً إلى أن الأمر لا يخص العراق فحسب بل له صلة أيضاً مع إيران وسورية وتركيا ومن مصلحة الجميع إرساء الهدوء في المنطقة.

عناصر إرهابية من جبهة النصرة في الشمال السوري (عن الإنترنت)

دعا «حماية الشعب» إلى عدم مسابقة الجيش السوري والتنسيق معه لأن موقعها يجب أن يكون مع «محور المقاومة»

أوسي لـ«الوطن»: التوغل التركي في إدلب يهدف إلى شرعنة «النصرة»

موفق محمد

اعتبر رئيس المبادرة الوطنية للأكراد السوريين عمر أوسي، أن تركيا تهدف من وراء التوغل في إدلب إلى «شرعنة جبهة النصرة» المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وضرب مناطق «الإدارة الذاتية»، ودعا الحكومة السورية إلى «التعامل مع الاحتلال التركي بكافة الوسائل».

ودعا «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تشكل العمود الفقري لـ«قوات سورية الديمقراطية – قسد» المدعومة من واشنطن إلى عدم الرضوخ للمشيئة الأميركية وعدم مسابقة الجيش السوري للسيطرة على حقول النفط، والتنسيق معه لأن «موقعهم الطبيعي هو في محور المقاومة».

وفي مقابلة مع «الوطن»، قال أوسي عضو مجلس الشعب «توغل الجيش التركي في الخاصرة الشمالية للجغرافيا الوطنية السورية، وتحديداً في منطقة إدلب هو عدوان واضح على سورية وانتهاك صارخ لسيادة الأراضي السورية».

وشدد على أن هذا التوغل «ليس له علاقة بمخرجات اجتماع أستانا الأخير» الذي عقد منتصف أيلول الماضي واتفقت خلاله الدول الضامنة لمسار أستانا وهي روسيا وإيران وتركيا على إقامة منطقة «تخفيف توتر» في إدلب.

واعتبر أوسي أن تركيا رجب طيب أردوغان تهدف من وراء هذا التوغل إلى بسط سيطرتها الاستعمارية الاحتلالية على الجغرافيا الشمالية في سورية لتحقيق عدة أهداف.

وأوضح، أن الهدف الأول هو ضرب مناطق «الإدارة الذاتية» الكردية الثلاث التي أعلنها «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي في القامشلي وعين العرب وعفرين، لافتاً إلى أن التوغل التركي فرض الحصار على عفرين من الغرب بعد أن حاصرها من الجهتين الشمالية والشرقية.

وأضاف: «عين تركيا على عفرين وهي بانتظار الضوء الأخضر من سيدها الأميركي»، وأشار إلى أنه «في حال حصلت توافقات وحلت الخلافات التركية الأميركية، فتركيا لن تتردد في التمدد في منطقة عفرين، وإذا فسح المجال لها فسوف تتمدد شرقاً عبر عين العرب ومناطق أخرى وصولاً إلى منطقة الجزيرة وتخوم نهر دجلة وهذا هو الهدف الإستراتيجي الأول لتركيا».

وتابع: «الهدف الثاني لتركيا هي شرعنة جبهة النصرة التابعة لها والتي تأتمر بأوامرها، الدليل على ذلك أن القوافل العسكرية التركية دخلت مناطق إدلب بالتنسيق وتحت حماية إرهابيي «النصرة» وغيرهم من التنظيمات الإرهابية لتسويق هذه التنظيمات والاستحواذ على منطقة نفوذ في الجغرافيا السورية لصرفها في المفاوضات القادمة إن كان في أستانا أو جنيف واستخدامها منصة لتمرير مشروعها التآمري التدميري ضد سورية».

ورأى أوسي، أن تركيا «تحاول الاختباء وراء اتفاق أستانا والدول الضامنة لهذا المسار»، مشدداً على أن «تركيا لن تغادر الحظيرة الاستعمارية الصهيونية الأميركية، وهي تحاول اللعب مع الروس والإيرانيين وكسب الوقت لتمرير مشروعها».

وأضاف: «بالنسبة للروس فهم يعلمون ذلك بالتأكيد وكذلك الأشقاء الإيرانيون، لكن الروس يحاولون حل المسائل مع تركيا بالمفرق وإبعاد أنقرة عن المشروع الأميركي والضغط عليها لتغيير موقفها من الأزمة السورية».

وأعرب أوسي عن اعتقاده، بأن ذلك «لن ينجح مع تركيا فهي دولة في حلف «الناتو» وأطلسية ودائرة من الدوائر الصهيوأميركية».

وبعد أن أشار أوسي إلى الحكومة السورية أصدرت بياناً رسمياً حول العدوان التركي وأدانته ونددت به، اعتبر أن «من واجب الحكومة السورية ومن مصلحتها أن تتعامل مع الاحتلال التركي بكل الوسائل».

وأعرب عن اعتقاده، بأنه سوف تنشأ في المنطقة مقاومة شعبية وغير شعبية ضد الاحتلال التركي، وأضاف: «أرجو ألا يفاجأ الأصدقاء الروس والإيرانيون بأنه في اللحظة المناسبة سوف تنسحب تركيا من كل التزامات ومخرجات أستانا».

وأشار أوسي إلى أن الاجتماعات الأخيرة بين قيادة «وحدات حماية الشعب» الكردية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي برئاسة سيبان حمو ووزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو في موسكو كان هناك تطمينات روسية لـ«حماية الشعب» بأن موسكو لن تسمح لتركيا بالانقضاض على عفرين.

وشدد على أن الطريق «ليست سهلة أمام تركيا، فهي تعاني من مشاكل كبيرة»، نافياً اتهامات أنقرة لـ«وحدات حماية الشعب» بأنها تطمح في التمدد غرباً للوصول إلى البحر المتوسط، وقال: «هذا موجود في مخيلة الأتراك فقط».

وحول ما تردد من أنباء عن عزم روسيا عقد مؤتمر حوار وطني موسع للأطراف السورية في قاعدة «حميميم» وإن كان الأكراد من ضمن هذه الأطراف، قال أوسي: «هذا مشروع روسي قديم، وسبق أن دعوا الأطراف الكردية وحضر البعض منهم خاصة حزب الاتحاد الديمقراطي وأيضاً وجهت الدعوة لنا في المبادرة الوطنية للأكراد السوريين لحضور اجتماعات حصلت في حميميم».

وأضاف: «أعتقد أن روسيا تفكر بمثل هذه الحوارات الداخلية السورية في الوقت المناسب وفي حال وجهت دعوة لبعض الأطراف الكردية ستحضر بما في ذلك حزب الاتحاد الديمقراطي الذي أبدى سابقاً استعداده لحضور مثل هذه الحوارات تحت الرعاية الروسية في حميميم، ونحن في المبادرة الوطنية سوف نحضر إذا ما وجهت الدعوة لنا، فمثل هذه الحوارات واللقاءات مفيدة أكثر من بعض المؤتمرات العالمية التي تدور حول سورية».

وأشار أوسي إلى أنه ليس لديه معلومات عن توقيت المؤتمر الذي تعتزم روسيا عقده والأطراف التي سوف تحضره، حسبما ذكرت التقارير الصحفية.

وأعرب عن اعتقاده بأنه وفي هذه المرحلة هناك «انفتاح من القيادة السياسية السورية حول المشهد السياسي الكردي في سورية»، لافتاً إلى تصريحات نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم الأخيرة التي أبدى فيها استعداد الحكومة للتفاوض مع الكرد بشأن منحهم شكل من أشكال «الإدارة الذاتية».

ولفت إلى أنه ألقى أمس محاضرة حول القضية الكردية في سورية وفي المنطقة عموماً، نظمها فرع حزب البعث العربي الاشتراكي في محافظة ريف دمشق وذلك في مقر القيادة القومية للحزب، معتبرا أن ذلك «مؤشر قوي يبدء تفهم القيادة السياسية السورية للمشهد الكردي وللحقوق القومية والثقافية للكرد في سورية مع احترام وحدة وسيادة الأراضي السورية»، ومؤكدا أن «الكرد جزء لا يتجزأ من الجغرافيا والديمغرافيا السورية».

وأضاف: «هذه مرونة تبديها القيادة السورية لإيجاد حل للقضية والمشكلة الكردية في سورية».

وأوضح أوسي، أنه لم يتواصل مع قيادة «حماية الشعب» بعد الزيارة التي قامت بها إلى موسكو، لكنه أكد أنه كان هناك وعود روسية بالتنسيق مع الحكومة السورية بشأن حقوق الكرد السوريين «وأعتقد أن مثل هذه اللقاءات والاجتماعات مفيدة وروسيا الحليفة لسورية تلعب دوراً مهما في تدوير الزوايا والتقريب بين الكرد السوريين والقيادة السياسية السورية».

وأكد أنه «ليس هناك نتائج سلبية للاستفتاء الذي جرى في إقليم كردستان العراق على المشهد السياسي لأكراد سورية، فنحن قضيتنا مختلفة عن مثيلاتها في كل من كردستان التركية وكردستان العراقية وكردستان الإيرانية»، وأضاف: «نحن نتحدث عن حقوق ضمن وحدة وسيادة الجغرافيا الوطنية السورية ومناطقنا هي عبارة عن مناطق اختلاط سوري فيها إخوة عرب وإخوة آشور وسريان وأرمن وقوميات أخرى».

وفي تعليقه على مسابقة «قوات سورية الديمقراطية – قسد» التي تشكل «حماية الشعب» عمودها الفقري للجيش العربي السوري على السيطرة على حقول النفط التي يسيطر عليها تنظيم داعش الإرهابي، نصح أوسي الكرد «بعدم الثقة بأميركا وألا يضعوا بيضهم في السلة الأميركية، فهي دولة منافقة وبراغماتية تبحث عن شريك بري للسيطرة على مناطق الشمال وشمال شرق سورية».

وأضاف: «أميركا لا تملك أجندة سياسية لأكراد سورية، فعندما ينتهي دور الأكراد ستتخلى عنهم»، وتابع: «أميركا لن تتخلى عن تركيا لمصلحة الأكراد سوف تبيعنا لها، ولذلك انصح هؤلاء الإخوة بأن موقعهم الطبيعي هو محور المقاومة إلى جانب الجيش السوري البطل والقوى الحليفة والرديفة وإلى جانب الشقيق الإيراني والحليف الروسي وحزب الله».

وتابع: «لقد حقق الكرد كل هذه الانتصارات ضد داعش فيجب ألا يثقوا بأميركا التي تخلت عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك وعن شاه إيران وعن برويز مشرف.. لذلك أعتقد أن على وحدات الحماية التنسيق مع الجيش السوري في دير الزور وفي المناطق الأخرى ومساعدته في بسط نفوذه وعدم الرضوخ للمشيئة الأميركية والتعليمات الأميركية والاستعداد لمثل هذا التحول الأميركي.

عضو مجلس الشعب رئيس المبادرة الوطنية للأكراد السوريين عمر أوسي